تحسين الحد الأدنى للأجور يسهم فى تخفيف معدل الفقر

خبراء الاقتصاد: دور الحكومة أساسى لمساندة الفقراء.. وضرورة تفعيل المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص

أكد خبراء الاقتصاد أهمية اعطاء اولوية للتنمية الاجتماعية خلال الفترة المقبلة للتواكب مع التطورات الايجابية فى الاقتصاد القومى، وقال الدكتور سمير رضوان الخبير بمنظمة العمل الدولية السابق ان مؤشرات الاداء الاقتصادى جيدة وابرزها ارتفاع معدل النمو واستمرار هذا الاداء المرتفع، إلى جانب ارتفاع الاحتياطى الاجنبى ونمو الصادرات ولكنه لفت إلى أهمية ان يواكب ذلك تنمية اجتماعية، مشيرا إلى ان فئات عديدة لاتشعر بالنمو الاقتصادى المرتفع خاصة مع الارتفاع خلال الاشهر الماضية فى أسعار المواد الغذائية عالميا بنسبة تصل إلى ٤٠٪.

وفسر رضوان - امام مؤتمر التنمية الاجتماعية واسس الحماية والعدالة فى ظل اقتصاد السوق، الذى ينظمه مركز الدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية برئاسة الدكتورة عالية المهدى، والذى افتتح أعماله د. سامى السيد وكيل الكلية وشاركت فى تنظيمه وزارة التضامن الاجتماعى - فسر عدم شعور فئات عديدة بالنمو الاقتصادى، بتركز هذا النمو فى قطاعات بعينها موضحا ان نمو قطاع الصناعات التحويلية ١٤٪ وقطاع الزراعة والذى يمثل أكبر القطاعات المولدة لفرص العمل لايتعدى ٥٪ والسياحة ٣٪ فقط، مؤكدا اهمية ان تكون مصادر النمو كثيفة العمالة، وأضاف ان ٤٤٪ من قوة العمل بمصر من الامين وان هناك تركزا فى الفقر بالريف وبالذات فى الصعيد بنسبة ٧٧٪ منهم ٥٠٪ بالصعيد.

وفى هذا الإطار اكدت الدكتورة هناء خير الدين المدير التنفيذى للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية أهمية التمكين القانونى للفقراء من خلال التأكيد على حقوقهم فى العمل، وحق الملكية، وحق اقامة المشروعات الصغيرة، والحق فى الحصول على حقوقهم من خلال القضاء حيث انه رغم حصولهم على احكام فلا يستطيعون

د. سامى السيد ود. عالية المهدى فى افتتاح المؤتمر

متابعة:

خليفة أدهم

على ان يكون هناك فائض سنوى مستمر فى ميزان المعاملات الجارية وارتفاع حجم الاحتياطى الاجنبى رغم ان هذا يعنى الاقراض للعالم الخارجى فى الوقت الذى نحتاج فيه إلى استثمارات وهو ما يتطلب تخفيض الاحتياطى الاجنبى.

وأكدت ان هناك تقدما فى السياسات الاقتصادية ولكن ينقصها التناسق والتناغم مما ينجم عنها زيادة معدلات الفقر، مشيرا إلى أهمية كفاءة تنفيذ سياسة الدولة فى تقليل تسرب الدعم.

واتفقت الدكتورة عالية المهدى مع الدكتورة هناء خير الدين فى ضرورة اتاحة البيانات والمعلومات من الجهاز المركزى للاحصاء امام الباحثين للوصول إلى نتائج محددة حول خريطة الفقر بمصر لنجاح سياسة استهداف الفقراء التى تنوى الحكومة تنفيذها.

وقالت إن مصر من أولى الدول التى قامت بوضع انظمة شاملة للحماية الاجتماعية، ولكن اصبح هناك زيادة فى بعض مجالات الدعم التى لايستفيد منها الفقراء ومنها دعم المواد البترولية، وأضافت ان هناك ادراكا من الحكومة بهذه المشكلة مما جعلها تعلن عن اتباع سياسات تعويضية لهذه الفئات الفقيرة التى بلغت ١٩.٦٪ إلى خمس السكان، وشددت الدكتورة هبة نصار رئيس قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى الدراسة التى اعدتها بالاشتراك مع الدكتورة هبة الليثى الاستاذة بكلية الاقتصاد أهمية إدارة المخاطر الاجتماعية فى ضوء التحولات الاقتصادية، مشيرة إلى ان السياسات الحكومية رغم استمرارها فى مجال التنمية الاجتماعية إلا ان مستوى الخدمات العامة خاصة فى التعليم والصحة تراجعت، كما ان سياسات التدريب التحويلى لرفع كفاءة مهارة الموارد البشرية لم تكن على مستوى مناسب، وانتقدت تراجع دور القطاع الخاص فى مجال المسئولية الاجتماعية وبشكل خاص فى تدريب العمالة لديه حيث ان ١٥٪ فقط من الشركات تقوم بذلك.

وقالت إن نظم الاعانات الحكومية لاتزال محدودة، كما ان المعاشات يحصل عليها النسبة الغالبة ليسوا من الفقراء، واشارت إلى ان الترتيبات غير الرسمية الخاصة بالقطاع غير الرسمى ساهمت بنسبة كبيرة فى تخفيف الفقر خاصة المؤسسات الدينية، إلى جانب عمالة الاطفال وتحويلات الهجرة أو العاملين بالخارج.

ودعت إلى الاستفادة من التجربة الالمانية فى حزم استهداف الفقر ومنها الدعم الغذائى، نظم التعليم، وتدعيم دور المؤسسات غير الحكومية مع تنمية المشروعات الصغيرة.

ومن ناحية أخرى اكدت الدراسة التى اعدتها الدكتورة منال متولى أستاذة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية أهمية تطوير سياسات الحد الادنى للاجور والحد من الفقر، مشيرة الى ان الاجور تمثل مصدر الدخل الاساسى لـ ٤٤,٤٪ لدى الفئات الفقيرة، ونحو ٤٢٪ لغير الفقراء، واضافت انه وفقا لمنظمة العمل الدولية فإن هناك مبادىء حاكمة حيث يتم تحديد الحد الادنى للأجور فى اليابان والصين فى صناعات معينة، كما يتم فى دول أخرى مراجعة الحد الادنى للاجور وفقا للقوة الشرائية، ويتم التحديد وفق ٣ آليات وهى معدل انتاجية العامل، ومعدل التضخم، ومتوسط الاجور فى المجتمع.

واشارت الى ان تحديد الحد الادنى للأجور يتطلب اما تشريعا قانونيا أو اتفاقيات جماعية بين نقابات العمال وأصحاب الاعمال كما هو الحال فى بعض الدول.

ووفقا للدراسة فإن الحد الادنى للاجور بمصر تم تحديده منذ عام ١٩٨٤ وكان يمثل وقتها ٦٠٪ من نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ولكنه الآن لايمثل سوى ١٨٪.

وتوصلت الدراسة الى ان تحسين الحد الادنى للاجور سيسهم بشكل ملموس فى تحسين مستوى معيشة العمال.

واشارت إلى ان الحد الادنى للاجور فى قطاع الاعمال العام لايزال اعلى منه فى القطاع الخاص، موضحة ان هناك اختلافا فى الحد الادنى للاجور من نشاط اقتصادى لآخر. كما أن هناك اختلافا بين المحافظات.

ودعت الدراسة الى ضرورة ربط الحد الادنى للاجور بالاسعار أو متوسط أسعار سلة غذائية، أو معدل التضخم بحيث يتم مراجعتها بشكل دورى كل عدة سنوات لتتماشى مع تكلفة المعيشة، والمتوسط العام للاجور بالمجتمع.

ومن جانبها اكدت الدكتورة هانيا الشلقانى أستاذة الاقتصاد بالجامعة الامريكية ضرورة معالجة الحد من الفقر فى اطار سياسى اقتصادى من خلال حوار حول الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية التى تسهم فى تحقيق العدالة فى توزيع الدخل مع اعطاء أولوية لتنمية الموارد البشرية كأحد العناصر المهمة فى تحسين مستويات المعيشة ودفع النمو الاقتصادى.